واقع وآفاق الاشتمال المالي في الأردن

The Reality and Prospects of Financial Inclusion in Jordan

بوقرة إيمان[1]♦

[1] أستاذ محاضر (ب)، جامعة غرداية، الجزائر، الإيميل: bouguerra87@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 9 /2018/01 **تاريخ القبول**: 6 /2018/12 **تاريخ النشر**: 12 /2018/12

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الوضع الحالي للاشتمال المالي في الأردن، و ابراز الجهود المبذولة لتعزيزه من طرف البنك المركزي الأردني. و لتحقيق هذه الغاية استندت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف و تحليل الواقع بالاستناد على إحصائيات البنك الدولي و الرؤية الاستراتيجية للبنك المركزي الأردني لتعزيز الاشتمال المالي.خلُص هذا البحث إلى عدة استنتاجات نذكر من بينها:الاشتمال المالي في الأردن منخفض نسبياً، حيث بلغت نسبة حيازة الحسابات 24.6% للأشخاص بعمر (15 سنة فاكثر)، و كانت نسبة الاناث منخفضة 15.5% مقابل 33.3% للذكور، كما توصل هذا البحث إلى إن الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي في الأردن للسنوات الثلاثة المقبلة (2018-2019-2020) سوف تركز بالدرجة الأولى على الفئات المستبعدة و غير المخدومة ماليا من البالغين ذوي الدخل المتدني و المهمشين، و المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة، و فئة الشباب و النساء و غير الأردنيين و اللاجئين.

كلمات مفتاحية: واقع، آفاق، اشتمال مالي، الأردن.

تصنيف JEL : E58 ، F37، G15.

Abstract:

This study aims to assess the current situation of financial inclusion in Jordan, and highlighting the efforts exerted to enhance it by the Central Bank of Jordan. To achieve this objective, this study is based on the analytical descriptive approach by describing and analyzing the reality based on World Bank statistics and the strategic vision of the Central Bank of Jordan to enhance financial inclusion. This research concluded several conclusions: Financial inclusion in Jordan is relatively low, Where the percentage of possession accounts for 24.6% of persons aged (15 years and gave up), and the proportion of female low 15.5% compared to 33.3% for males. The research also found that the National Strategy for Financial Inclusion in Jordan for the next three years (2018-2019-2020) will focus primarily on the excluded and financially underprivileged categories of low- and marginalized-income adults, micro- and small-scale enterprises, Youth, women, non-Jordanians and refugees.

Keywords: Reality, Prospects, Financial Inclusion, Jordan.

JEL Classification: E58, F37, G15.

♦المؤلف المرسل: بوقرة إيمان، الإيميل: bouguerra87@yahoo.fr

1. مقدمة:

يعد القطاع المصرفي من القطاعات الهامة التي تؤدي دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي، وهو من أسرع القطاعات استجابة للمتغيرات سواء الدولية أو المحلية، فيظهر دور القطاع المصرفي شريكاً في إدارة الاقتصاد والقيام بتمويل خطط التنمية الاقتصادية، لذا ينبغي استغلال كل ما يتاح لهذا القطاع من موارد وامكانات بشكل أمثل، ولأن الخدمات المالية بعيدة عن متناول الكثيرين من الناس، لأن مواطن النقص والقصور في الأسواق رفعت تكاليف هذه الخدمات إلى مستويات تجعل من الصعب الحصول عليها، زاد الاهتمام عالمياً، بتحقيق الاشتمال المالي من خلال خلق التزام واسع لدى الجهات الرسمية (الحكومات) في تنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع بما فيه من الفئات المهمشة و الميسورة إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة من خلال مزودي هذه الخدمات، بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.

إن مؤشر الاشتمال المالي العالمي (Global Findex) هو مؤشر يصدره البنك الدولي ويشمل خمسة أبعاد رئيسية لاستخدام الخدمات المالية و هي: الحسابات البنكية و الادخار و الاقتراض و أنماط الدفع و التأمين. و بطبيعة الحال، يتضمن كل بعد من هذه الأبعاد على حدى عدداً من المؤشرات الفرعية. و كمؤشر رئيسي لاستخدام الحسابات البنكية تم اختيار مؤشر نسبة الأشخاص (15 سنة فأكثر)الذين يملكون حساباً في مؤسسات مالية رسمية (كالبنك أو اتحاد الائتمان أو مكتب البريد أو مؤسسة التمويل الميكروي). و استناداً إلى الخبرة التراكمية للبنك الدولي في تحليل الاشتمال المالي حول العالم، فهناك العديد من الملاحظات و النتائج، ومن بينها ما يلي: هنالك حوالي 2مليار شخص في العالم لا يملكون حساباً أساسياً ، في عام 2014 بلغت نسبة الشباب (15- 24 سنة)في العالم الذين يملكون حساباً مالياً حوالي 46% مقارنة ب 66% من الراشدين الأكبر سناً (25 سنة فأكثر)، التزمت أكثر من 55 دولة بالاشتمال المالي منذ عام 2010. فقد قامت أكثر من 30 دولة بإطلاق استراتيجية وطنية بهذا الصدد أو تقوم حالياً بتطويرها.

بالإضافة إلى البيانات المذكورة أعلاه، فإنه من المهم ملاحظة أن الأدلة العالمية المتزايدة تظهر أن الوصول إلى الخدمات المالية يعزز رفاه الأسر المعيشية، و يقلل من التفاوت في الدخل، ويشجع أنشطة المشاريع الصغيرة، كما يعزز النمو الاقتصادي الحقيقي، وفي هذا السياق، فإنه من المؤسف إدراك حقيقة ان الاشتمال المالي في الأردن منخفض نسبياً، حيث بلغت ملكية الحسابات بين الأردنيين حوالي 24.6%، و قدكانت هذه النسبة للإناث مخيبة للآمال حيث بلغت 15.5%.[1]

1.1 إشكالية البحث:

على ضوء كل ما تقدم ذكره من حقائق حول موضوع الاشتمال المالي، يمكن صياغة المشكلة التي تبحث فيها الدراسة في ما يلي: **كيف يمكن تقييم الوضع الحالي للاشتمال المالي في الأردن، و ماهي الجهود المبذولة لتعزيزه من طرف البنك المركزي الأردني ؟**

2.1 أسئلة البحث:

يتفرع التساؤل الرئيسي السابق، إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود الاشتمال المالي، و فيما تكمن أهميته على الصعيد العالمي؟
- ما هي آليات توسيع قاعدة انتشار الاشتمال المالي عالمياً، و فيما تكمن المعوقات التي تحول دون هذا التوسع؟

- ما هو دور الجهاز المصرفي تحقيق الاشتمال المالي في الأردن، و كيف ينعكس ذلك على النشاط الاقتصادي الأردني؟
- كيف يمكن تحسين نفاذ الخدمات المالية والمصرفية لكافة فئات المجتمع الأردني ؟
- ما هي معالم الاشتمال المالي في الأردن، و فيما تكمن أولويات الاستراتيجية الوطنية المستقبلية لتعزيزه؟.

3.1 فرضيات البحث:

يقوم البحث على اختبار الفرضية الرئيسية التالية: **يعاني الأردن من نسب متدنية للاشتمال المالي و تعتبر الاستراتيجية الوطنية الأداة الفعالة لتعزيزه.**

4.1 أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنها تتناول موضوعا حيوياً لم ينل نصيبه من الدراسة في المؤسسات الأكاديمية والبحثية الأردنية، و تنبع أهمية هذه الدراسة في إدراك حقيقة أن الاشتمال المالي في الأردن منخفض نسبياً، حيث بلغت ملكية الحسابات بين الأردنيين حوالي 24.6%، و قد كانت هذه النسبة للإناث مخيبة للآمال حيث بلغت 15.5% مقارنة ببقية دول العالم الأخرى، لذلك يجب تسليط الضوء على أهم التحديات و المعوقات التي تحول دون تسجيل نسبة مرتفعة للاشتمال المالي في الأردن، و التغلب عليها.

5.1 أهداف البحث:

يمكن صياغة الأهداف التي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها، فيما يلي:

- تقديم رؤية حول الاشتمال المالي ودوره في تحفيز النمو الاقتصادي.
- توضيح أهم مؤشرات الاشتمال المالي في الأردن وفق المعايير الدولية.
- بيان طرق تحسين انتشار ونفاذ الخدمات المالية الى كافة فئات المجتمع، بما يكفل تعزيز التنمية الاقتصادية في الأردن.
- توضيح المحاور الرئيسية لبناء استراتيجية وطنية للاشتمال المالي نحو النمو الشامل في الأردن.

6.1 المنهج المستخدم في البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً عملياً كيفياً ولا يقف هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة، من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، إنما يعمد كذلك إلى تحليل الظاهرة وتفسيرها، للوصول إلى استنتاجات تسهم في تطوير الواقع وتحسينه بالاعتماد على المعلومات و البيانات المنشورة من طرف البنك الدولي و البنك المركزي الأردني. كما تم الاعتماد على قواعد البيانات العالمية للحصول على أكبر عدد ممكن من الدراسات المنشورة بالإضافة إلى الكتب والمقالات والمجلات والأطروحات الجامعية التي ترتبط بموضوع الدراسة.

7.1 الدراسات السابقة:

تجدر الاشارة في هذا الصدد إلى الندرة الشديدة في الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة الحالية و خاصة على الصعيد العربي.

- **دراسة (عجور، 2016)**: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور أبعاد الاشتمال المالي في تحقيق المسئولية الاجتماعية لعملاء البنوك الاسلامية في قطاع غزة خلال العام 2016 م ، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج

الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل الجوانب المختلفة لدور الاشتمال المالي في ارساء قواعد المسئولية الاجتماعية لعملاء البنوك الاسلامية في قطاع غزة حيث استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع المعلومات ومن ثم تحليلها احصائيا وعرض نتائج هذا التحليل واستخدام الاساليب الاحصائية الملائمة لغرض الدراسة، حيث وزعت 383 استبانة على عملاء البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة بفلسطين، و أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج هو وجود علاقة طردية قوية بين أبعاد الشمول المالي الثلاثة (وصول العملاء للخدمات المالية، استخدام العملاء للخدمات المالية، جودة الخدمات المالية المقدمة للعملاء) مجتمعة وتحقيق المسئولية الاجتماعية لعملاء البنوك الاسلامية في قطاع غزة.[2]

- **دراسة (أبو دية، 2016)**: هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995 – 2014) ، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل الجوانب المختلفة لدور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في الاقتصاد الفلسطيني، كما استخدمت المنهج القياسي لاختبار فرضياتها، وتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة وبناء نموذج انحدار خطي متعدد يوضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة متمثلة في: (التفرع المصرفي ، وودائع الجمهور ، التسهيلات الائتمانية المباشرة ، وأعداد العاملين)، و المتغير التابع متمثلاً في الناتج المحلي الإجمالي، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، وجود علاقة ايجابية بين التفرع المصرفي وانتشار ونفاذ الخدمات المالية والمصرفية إلى كافة فئات المجتمع، وخاصة الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل، ووجود تأثير ايجابي لانتشار الخدمات المالية والمصرفية على حشد المدخرات وزيادة ودائع الجمهور، كما تبين أن الودائع تلعب دوراً ايجابيا في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وهذا متوافق تماما مع النظرية الاقتصادية الكلية، والواقع الاقتصادي الفلسطيني.[3]
- **دراسة (مالاكار، 2013)**: هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور مكاتب البريد في تعزيز الاشتمال المالي في الهند، وركزت على أن الاشتمال المالي يجب أن يكون واحداً من الدوافع الرئيسية لبناء مجتمع شامل، واقتصاد شامل، وكيف يؤدي الى النمو الاقتصادي الملحوظ في البلاد، وكيفية توفير الخدمات المصرفية الى قسم واسع من الناس في المجتمع. توصلت الدراسة لبعض النتائج، هي: عدم وجود بنية تحتية اساسية تمكن مكاتب البريد من تقديم خدمات مصرفية متطورة، عدم وجود تنسيق مع مؤسسات مالية أخرى أو الادارات الاخرى لتوفير الخدمات المالية، التقدم البطيء في الابتكار الذي يواكب التغير السريع في البيئة المصرفية.[4]
- **دراسة (التريكي، 2012)**: هدفت الدراسة الى التعرف على أداء النمو الاقتصادي شمولاً واستدامة في قارة أفريقيا، ودور الاشتمال المالي في تحسين البنية التحتية المالية التي تسمح للأفراد والشركات، للمشاركة بفعالية أكبر في الاقتصاد مع حماية حقوق المستخدمين، كذلك بحث قائمة الفرص والتحديات الخاصة بتحقيق الاشتمال المالي التي تحتاج الى الاهتمام والعمل. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تحليل ثلاث محاور رئيسية، وهي الاشتمال المالي في أفريقيا، والسبل الكفيلة بجعل الخدمات المالية متاحة وبأسعار معقولة للمستخدمين، وتشجيعهم على استخدامها بصورة مستمرة ومنتظمة، ونوعية الخدمات وفقاً لاحتياجات العملاء، وكذلك مناقشة المبادرات القائمة لتطوير المؤشرات العالمية للاشتمال المالي، وتسليط الضوء على أهمية فتح حساب رسمي، والسلوك الادخاري، والحصول على الائتمان والتامين، والمحور الثاني مناهج تحويلية مختارة لخدمة المحرومين، مثل الدور الذي تلعبه التكنولوجيا في تحقيق قدر أكبر من الاشتمال المالي، ودور التكنولوجيا والحلول التي تقدمها مثل أجهزة الصّراف (**ATM**) ، ونقاط البيع (**POSS**) ، وما تقوم به في تعزيز نظم مالية شاملة في إفريقيا، والحاجة إلى التوفيق بين الاستقرار المالي والاشتمال المالي، والمحور

الثالث هو دور مؤسسات التمويل في تعزيز الاشتمال المالي في أفريقيا، مثل مؤسسات التمويل الصغير باعتبارها واحداً من اللاعبين الرئيسيين للنهوض بالاشتمال المالي، والتحديات التي تواجهها في الحصول على التمويل.[5]

- **أوجه الاتفاق و الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة:**

– تعتبر هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة التي تطرقت لقضايا ذات علاقة بالموضوع، لكنها الأحدث في تناول واقع و آفاق الاشتمال المالي في الأردن.

– اهتمت هذه الدراسة بتسليط الضوء على نموذج من الدول النامية كعينة للدراسة و هي دولة الأردن.

– قامت هذه الدراسة بتحليل الواقع بالاستناد على إحصائيات البنك الدولي، و الاستشفاء منها ببعض النقاط و اقتراح علاج لها.

– تأتي هذه الدراسة منسجمة مع التوجهات العالمية لتعزيز الاشتمال المالي في كل دول العالم، و مع الجهود المحلية التي يقودها البنك المركزي الأردني، نحو بناء استراتيجية وطنية للاشتمال المالي في الأردن، لتحسين مستوياته و تعزيز مكانته بين دول الجوار، و باقي دول العالم.

2. المفاهيم النظرية للاشتمال المالي

1.2 مفهوم و أهمية الاشتمال المالي:

بدأ الاهتمام بمفهوم الاشتمال المالي منذ أوائل عام 2000 م حيث كان هدفا مشتركا للعديد من الحكومات والبنوك المركزية في الدول النامية، و تم تعريفه في اوائل ظهوره على أنه عملية تقديم الخدمات المالية الي الفئات ذات الدخل المنخفض في المجتمع بتكلفة معقولة،[6] وينطوي أيضاً مفهوم الاشتمال المالي على مجموعة متنوعة من التعريفات الأخرى نذكر منها ما يلي:

– وفي تعريف آخر، يري سارما أن الاشتمال المالي هو"الحصول على الخدمات المالية والائتمانية في الوقت المناسب والكافي عند الحاجة للفئات الضعيفة والفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة.[7] "

– كما يعرف مركز الاشتمال المالي في واشنطن والذي ينص على أن الاشتمال المالي هو" الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول الى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ- كرامة العملاء، حيث يمكن الوصول الى الخدمات المالية من خلال مقدمي تلك الخدمات بما في ذلك فئة ذوي الحاجات الخاصة و الفقراء والمناطق الريفية والمناطق المهمشة .[8]

– و يعرف البنك المركزي الأردني الشمول المالي بأنه: إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة وبأسعار تنافسية. كما يتضمن مفهوم الشمول المالي، حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، بغرض تفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي تخضع لجهات الرقابة والاشراف، وتعتمد في غالب الأحيان أسعار مرتفعة. و يتم قياس الشمول المالي، من حيث قياس مدى إتاحة الخدمات المالية التي تمثل العرض من جهة، وقياس مدى استخدامها واستغلالها من جهة أخرى المتمثلة في جانب الطلب بالتالي، فإن الشمول المالي يهدف لتوسيع فرص الوصول للخدمات المالية، من خلال العمل على تطوير جانبي العرض والطلب.[9]

و بناءً على كل ما تم ذكره من تعريفات متنوعة للاشتمال المالي فإنه يكفي الاقرار بأن الاشتمال المالي أنه عبارة عن:

" وصول الشركات والأفراد الى المنتجات والخدمات المالية المتوفرة والتي تقابل احتياجاتهم مثل المعاملات، والمدفوعات والايداع والائتمان والادخار وتوصيلها للمستفيدين بشكل مسئول ومستدام".[10]

يعاني حوالي مليار شخص الجوعيومياً ، و يكافح حوالي 1.2 مليار شخص للعيش على أقل من 1.25دولار في اليوم للفرد الواحد في جميع أنحاء العالم، لذلك يجب خلق حوالي 600 مليون وظيفة خلال السنوات القادمة لاستيعاب الشباب الداخلين إلى سوق العمل، و يشير مؤشر الاشتمال المالي العالمي (Global Findex) أن 2.7 مليار من البالغين على مستوى العالم ، ليس لديهم إمكانية الحصول على الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية، في حين نجد في البلدان المرتفعة الدخل حوالي 89 % من البالغين لهم حساب في مؤسسة مالية رسمية، بينما 41 % فقط في الاقتصادات النامية.[11]

يلعب الوصول إلى الخدمات المالية دورا في عملية التنمية و ذلك من خلال تسهيل النمو الاقتصادي و تقليل التفاوت في الدخل، و تتيح أنظمة الاشتمال المالي للفقراء تسهيل استهلاكهم و تأمين أنفسهم ضد العديد من نقاط الضعف الاقتصادية التي يواجهونها، مثل الأمراض و الحوادث و السرقة و البطالة. مما يمكن الفقراء من الادخار و الاقتراض لبناء الأصول الخاصة بهم و عمل استثمارات في التعليم و مشاريع ريادية لتحسين معيشتهم، إن الاشتمال المالي له أهمية خاصة بالنسبة للفئات المحرومة مثل الفقراء و النساء و الشباب و المجتمعات النائية، و لهذه الأسباب اكتسب الاشتمال المالي أهمية بارزة في السنوات الأخيرة كهدف من أهداف السياسة العامة لتحسين حياة الفقراء.[12]

ومع إحراز تقدم على صعيد الاشتمال المالي، وادخال المزيد من الأسر المعيشية الفقيرة في القطاع المالي الرسمي، سيزداد نطاق المخاطر وربما وتيرتها أيضا، ولكن تعمل المنافع المتأتية من الاشتمال المالي مثل النمو الاقتصادي، وزيادة الكفاءة، وزيادة الرفاهية على التعويض عن هذه المخاطر المتغيرة والتخفيف من مخاطر الاستبعاد المالي[13]. و يقصد بالاستبعاد المالي تلك الفئات محدودة الدخل غير القادرة على الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية والائتمان لأسباب قد يكون منها التكلفة المرتفعة أو المسافة المادية الطويلة أو عدم توفر الأوراق الثبوتية اللازمة أو القوانين المعمول بها في الدولة، وعواقب الاستبعاد المالي تختلف تبعا لطبيعة ومدى الخدمات المالية، ويمكن تلخيصها في الآتي:[14]

- انخفاض الوعي المصرفي لدى جمهور المواطنين.
- صعوبة الحصول على الائتمان من المصادر غير الرسمية بأسعار باهظة.
- الانخفاض العام في الادخار و الاستثمار.
- ارتفاع معدلات البطالة و التضخم.
- تراجع مشاريع القطاع الخاص المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي.
- انتشار الفقراء والفساد والجريمة وزيادة معدلاتها.
- ضعف الانظمة المالية والمصرفية وعدم قدرتها على مواكبة التطور التكنولوجي الكبير.

2.2 التقدم المتحقق على صعيد الاشتمال المالي:

صرحت مجموعة الممارسات العالمية المعنية بالتمويل والأسواق(FMGP) في عام 2017 ، أنه اعتبارا من حزيران / يونيه 2016، بلغت عمليات التمويل النشطة لدعم السلطات الوطنية من أجل تحسين الاشتمال المالي 4 بلايين دولار من الالتزامات، وهناك بليون دولار آخر قيد الإعداد. كما قامت مجموعة (FMGP) بتطوير إرشادات جديدة وأدوات تشخيصية وبيانات وبحوث لتمكين أطر السياسات الوطنية والتنظيمية والأشرفية الفعالة. ومنذ حزيران / يونيه 2012، وصل العمل إلى أكثر من 70 مليون شخص، ومشاريع متناهية الصغر، ومشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم تقدم خدمات مالية.

و من خلال التجديد السابع عشر لموارد صندوق البنك الدولي لمساعدة أشد البلدان فقراً (المؤسسة الدولية للتنمية IDA)، التزمت مجموعة البنك الدولي بدعم ما لا يقل عن 10 بلدان من المؤسسة الدولية للتنمية في تحقيق الالتزامات / الأهداف الوطنية في مجال الاشتمال المالي، وهو ما تم الوفاء به وتجاوزه. ولما كان الطلب يتجاوز الهدف الأصلي، فقد تم تحديد ما مجموعه 16 بلدا من البلدان الأعضاء في المؤسسة الدولية للتنمية، تسعة منها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لدعم مجموعة البنك الدولي للمساعدة في الوفاء بالالتزامات الوطنية المتعلقة بالوصول إلى الموارد المالية وإدماجها، و أصبح لدى أحد عشر بلدا من هذه البلدان الستة عشر الآن مشاريع جديدة أو موسعة في إطار مجموعة البنك الدولي للحصول على الموارد المالية وإدماجها. وتشمل هذه المشاريع برامج شاملة للدعم التقني والمعرفي والمالي لتصميم وتنفيذ استراتيجيات التضمين المالي الوطني، فضلا عن دعم الإصلاحات التحويلية والاستثمار في خدمات الدفع المبتكرة والتمويل الرقمي والتمويل الصغير / المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتمويل المسؤول والمجالات ذات الصلة.

و تعمل مؤسسة التمويل الدولية، وهي الذراع الاستثماري للقطاع الخاص التابع لمجموعة البنك الدولي، على تعزيز الشمول المالي من خلال مشاركتها مع المؤسسات المالية والوسطاء.

كما تعمل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، وهي شراكة عالمية تضم 34 منظمة رائدة في البنك الدولي، على النهوض بالشمول المالي من خلال تنمية الأسواق المسؤولة والدعوة إلى زيادة فرص حصول الفقراء على الخدمات المالية.

1.2.2 أمثلة قطرية:

- **إندونيسيا** وضعت استراتيجية جديدة للإدماج المالي الوطني في آب / أغسطس 2016، وفي السنتين الماضيتين، اضطلعت بإصلاحات شاملة للاشتمال المالي من أجل تطوير ثقافة الادخار وتعزيز خطة ضمان الائتمان القائمة ومخططات التمكين المجتمعي وتحسين الهياكل الأساسية المالية ونظم الدفع، وزيادة فرص الحصول على التأمين، وتعزيز محو الأمية المالية. وتعمل مجموعة البنك مع البلد على إجراء إصلاحات لتوسيع نطاق الوصول المالي ورقمنة المدفوعات (بما في ذلك التحويلات الاجتماعية) وتوسيع نقاط الوصول وتعزيز البيئة التنظيمية والإشرافية ورفع الوعي المالي للسكان وقدراتهم.
- **المكسيك**: في يونيو / حزيران 2016، أطلقت المكسيك استراتيجيتها الوطنية للاشتمال المالي لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية لأكثر من نصف السكان الذين تركوا حاليا خارج النظام المالي الرسمي المنظم. وتساعد مجموعة البنك البلد على تعزيز الرقابة على القطاع المالي وتعزيز الائتمان وتوسيع نطاق الشمول المالي.
- **موزامبيق**: بدعم من البنك الدولي، أطلقت موزامبيق استراتيجية جديدة للإدماج المالي في تموز / يوليه 2016، ترمي إلى زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية من 24 في المائة إلى 60 في المائة من السكان بحلول عام 2022.
- **باكستان**: يدعم البنك الدولي الجهود التي تقودها البلدان بالإصلاحات والإجراءات الأخرى الرامية إلى توسيع فرص الوصول إلى الخدمات المالية وإدماجها. وقد مكنت مجموعة البنك الدولي باكستان من تعزيز نظامها المصرفي وزيادة مشاركة القطاع الخاص.
- **بيرو**: التزمت الاستراتيجية الوطنية الاشتمال المالي في البلد، التي تمت صياغتها بمساعدة البنك وأطلقت في عام 2015، الحكومة بضمان وصول 75٪ على الأقل من البالغين إلى حساب العمليات بحلول عام 2021.

و وصلت استثمارات مؤسسة التمويل الدولية وخدماتها الاستشارية من خلال مؤسسات التمويل الأصغر والمؤسسات المالية التي تتركّز أعمالها على مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة إلى 29.1 مليون قرض من القروض الصغرى، وبلغت قيمة حافظة

قروضها القائمة 28 مليار دولار، بالإضافة إلى ما مجموعه 186.6 مليون عملية إيداع صغرى قيمتها 94.7 مليار دولار (حتى ديسمبر/ كانون الأول 2013).[15]

3.2 التحديات أو المعوقات التي تعوق توسيع الاشتمال المالي:

على الرغم من إحراز تقدم نحو الشمول المالي، لا تزال هناك تحديات كبيرة، هي:

- ما يقدر ب 2 مليار بالغ في جميع أنحاء العالم ليس لديهم حساب أساسي.
- وعلى الصعيد العالمي، يشير 59٪ من البالغين الذين ليس لديهم حساب إلى نقص ما يكفي من المال كسبب رئيسي، مما يعني أن الخدمات المالية ليست بأسعار معقولة أو مصممة بحيث تناسب المستخدمين ذوي الدخل المنخفض.
- وتشمل الحواجز الأخرى التي تحول دون فتح الحساب المسافة من مقدم الخدمات المالية، ونقص وثائق التوثيق اللازمة، وانعدام الثقة في مقدمي الخدمات المالية، والدين.
- فهناك أكثر من 200 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة غير رسمية وغير رسمية في الاقتصادات الناشئة تفتقر إلى التمويل الكافي للازدهار والنمو. و تذكر المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عدم وجود ضمانات وتاريخ ائتماني، كما أن الأعمال التجارية غير الرسمية هي الأسباب الرئيسية لعدم وجود حساب.
- و بعض الفئات مستبعدة ماليا أكثر من غيرها: فالنساء، فقراء الريف، وغيرهم من السكان النائيين أو الذين يصعب الوصول إليهم، فضلا عن الشركات الصغيرة والصغيرة غير الرسمية هي الأكثر تضررا. فعلى سبيل المثال، تقدر الفجوة بين الجنسين في البلدان النامية بنحو 9 نقاط مئوية: 59 % من الرجال أفادوا بأن لديهم حسابا في عام 2014، في حين أن 50 % فقط من النساء قد قامن بذلك. ويشكل السكان المشردون قسرا واحدا من أكثر التحديات إلحاحا في مجال الاشتمال المالي حيث أن 80٪ تقريبا من البالغين في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات هم خارج النظام المالي الرسمي(البنك الدولي، 2017).

و توجد العديد من العوامل المشتركة التي تعوق انتشار أو اتساع رقعة الشمول المالي في العديد من دول العالم، و أهم هذه العوامل يتمثل فيما يلي:[16]

- عدم امتلاك الأموال الكافية لفتح الحساب في البنك أو أي مؤسسة مالية مصرفية هو أحد أهم الأسباب لعدم استخدام خدمات مالية: إن التغلب على مثل هذا النوع من المعوقات يرتبط بمجموعة من العوامل منها: طبيعة توزيع الدخل، مستويات الفقر داخل المجتمعات الفقيرة. إلا أنه يرتبط أيضا بطبيعة السياسات التي تتبعها المؤسسات المالية و المصرفية عند تحديد الشروط الواجب توفرها فيمن يمتلكون حساباً مالياً أو الحد الأدنى لامتلاك حساب.
- يرى العديد من الأفراد عدم الحاجة في وجود حساب مصرفي عند أي مؤسسة مالية.
- أسباب تتعلق بالتكلفة و الاجراءات، من حيث عدم امتلاك الوثائق المطلوبة لامتلاك حساب أو أن الحسابات المالية تعتبر مكلفة للبعض بسبب الرسوم المفروضة عليها.
- اعتبارات دينية حالت دون حصول البعض على حسابات في مؤسسات مالية رسمية أو لعدم ثقتهم في تلك المؤسسات.

و من جهة أخرى أشار التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام **2012** م، إلى وجود عدد من التحديات التي تواجه النظم المالية للدول العربية وتعمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المالية، ويتمثل أبرز هذه التحديات فيما يلي:

- عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية العربية في الآونة الأخيرة فلا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن

من زيادة فرص النفاذ للتمويل والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفئة للاستعلام الائتماني والرهونات و الاقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين.

- ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسب التركز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات.
- غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية حيث تسجل كمنظمات غير حكومية (NGOs)، وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي و اشرافي على تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية اشرافيه مستقلة، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض.
- بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية، وبوجه خاص أسواق السندات والصكوك، بما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل بالأساس لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات.[17]

4.3 آليات و سياسات توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي:

إن توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي في الدول ترتكز على أساسين اثنين، **أولهما:** توسيع وصول الأفراد للخدمات المالية و **ثانيهما:** تعزيز و زيادة استخدام الأفراد لحساباتهم المالية و الخدمات و المنتجات المرتبطة بها. وقد قدمت العديد من المؤسسات المالية الاقليمية عدداً من المبادرات التي تساهم في زيادة مستويات انتشار الشمول المالي و أهمها:[18]

- تحويل المدفوعات النقدية إلى مدفوعات من خلال الحساب.
- اجراء التحويلات و مساعدات الحكومية من خلال الحسابات الرسمية.
- حصر تحويلات العاملين في القنوات الرسمية فقط.
- وضع السياسات و البرامج القادرة على نقل المدخرات إلى النظام المالي الرسمي .
- استمرار تطوير المنتجات المالية و المصرفية المبتكرة
- تحسين وصول المنشآت الصغيرة و المتناهية الصغر للتمويل.
- أتمتة الخدمات المالية و زيادة استخدام الخدمات المالية الكترونياً.
- زيادة برامج التوعية و التثقيف المالي، و ابراز دور النظام المصرفي الاسلامي.
- تبني المؤسسات التنظيمية و الرقابية سياسات تعزيز الشمول المالي ووضع آليات لجمع البيانات بطريقة منهجية موحدة.

و في هذا السياق تساند مجموعة البنك الدولي البلدان على وضع استراتيجيات وطنية لتعميم الخدمات المالية و تتيح لها اطار تطبيق الاصلاحات، و تضطلع مجموعة البنك الدولي بدور حاسم في النهوض بالاشتمال المالي في العالم حيث أنها تستطيع الاستفادة من خبراتها في القطاع المالي والمشاركة القطرية والحوار والتمويل وأدوات تقاسم المخاطر ومجموعات البيانات الفريدة والقدرة البحثية والتأثير مع هيئات وضع المعايير، مجموعة العشرين.كما أن عمل مجموعة البنك الدولي في مجال الاشتمال المالي يدعم أيضا جهود المؤسسة في مجالات التنمية الأخرى، بما في ذلك تحويل مدفوعات التحويلات الاجتماعية من النقد إلى التكنولوجيا الرقمية، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والزراعة، ومبادرة تحديد الهوية للتنمية التابعة مجموعة البنك الدولي.**(ID4D)**

ومن أجل تحقيق النجاح في تعزيز الشمول المالي، من الضروري أن يكون لدى البلد التزام سياسي قوي وتنسيق بين أصحاب المصلحة المعنيين من القطاعين العام والخاص، وأن يكون قادرا على خلق بيئة تمكينية وسياسات واسعة النطاق تعزز الوصول المالي المسؤول، والقدرة المالية، والمنتجات المبتكرة وآليات التسليم، والبيانات عالية الجودة لإرشاد عملية صنع السياسات. و في هذا الصدد حدد البنك الدولي مبادرتان م لتعزيز الاشتمال المالي، هما:

❖ **المبادرة الأولى: الوصول المالي العالمي (UFA) : Universal Financial Access بحلول عام 2020**:

في عام 2015، التزمت مجموعة البنك الدولي بتوسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية إلى مليار شخص بالغ من خلال مبادرة الوصول الشامل لعام 2020، التي تنص على أن البالغين في جميع أنحاء العالم سوف يكونون قادرين على الوصول إلى حساب الصفقة لتخزين الأموال، وإرسال أو تلقي المدفوعات. وفي الوقت الذي تركز فيه مبادرة **UFA2020** على 25 بلدا حيث يعيش 73٪ من جميع الأشخاص المستبعدين ماليا، فإن مجموعة البنك الدولي تعمل مع حوالي 80 بلدا للنهوض بالوصول المالي والاشتمال. و ستساعد العمليات الاستشارية والمساعدة التقنية والتمويل في الوصول إلى 656 مليون حساب جديد بحلول عام 2020 (نحو الهدف المزمع تحقيقه و البالغ بليون دولار)، وذلك اعتبارا من ديسمبر 2016 .

❖ **المبادرة الثانية: برامج تقييم القطاع المالي**: عندما بدأت الحكومات وهيئات وضع المعايير في إعطاء الأولوية للوصول المالي، أصبحت موضوعات الشمول المالي سائدة في برامج تقييم القطاع المالي، وهي تقييمات وضعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للمساعدة في تعزيز النظم المالية الشاملة للبلدان وتغطية قضايا القطاع المالي. وقد وضعت مجموعة البنك الدولي نهجا متكاملا وموحدا في عملنا لمساعدة البلدان على تحقيق الوصول المالي والإدماج المالي المسؤول، الذي يركز على 9 مجالات متداخلة:

- **الاستراتيجيات الوطنية للاشتمال المالي :National financial inclusion strategies (NFIS)**:تقدم الحكومات المساعدة التقنية لتصميم وتنفيذ خطط عمل وخطط عمل وطنية أو دون وطنية لتحقيق أهدافها المتعلقة بالإدماج المالي.
- **تحديث نظم الدفع بالتجزئة والمدفوعات الحكومية**: مساعدة البلدان على وضع استراتيجيات لتعزيز استخدام المدفوعات الإلكترونية، بدلا من النقد والأدوات الورقية. وتقوم العديد من البلدان برقمنة المدفوعات الحكومية بنجاح عن طريق تحويل جميع المدفوعات من الحكومية إلى الشخص إلى حسابات، مما يؤدي عادة إلى خفض التكاليف وزيادة إمكانية الوصول المالي. كما أنه يؤدي إلى وفورات كبيرة في التكاليف في إدارة نظم الدفع، فضلا عن خفض التسربات المتعلقة بالفساد والاحتيال.
- **إصلاح نظم المدفوعات الوطنية (NPS) Reform national payments systems**، بما في ذلك أسواق التحويلات: إجراء تشخيص شامل لمدفوعات البلدان وأنظمة التسوية، بما في ذلك أسواق التحويلات، وتقديم توصيات لتحسين مصادر القدرة.(**NPS**)
- **تنويع الخدمات المالية للأفراد**: دعم الإصلاحات القانونية والتنظيمية والسياسية، وبناء قدرات المشرفين، وتصميم البرامج الحكومية لفتح سبل الوصول إلى مجموعة من الخدمات المالية، بما في ذلك الادخار والتأمين والائتمان، بحيث توفر حسابات المعاملات طريقا كاملا للاشتمال المالي.
- **الاستفادة من التكنولوجيا من أجل الشمول المالي**: العمل مع السلطات الوطنية لخلق بيئة تمكينية للاستفادة من الفرص التي تقدمها فينتيش **" fintech"** والتكنولوجيا الجديدة، تكافؤ الفرص، وتوسيع الاشتمال المالي .

• **تعزيز التنافس وتوسيع نقاط الوصول:** دعم الإصلاحات التنظيمية و الإشرافية من أجل الوصول وضمان تكافؤ الفرص للبنوك وغير المصرفية (أو مقدمي الخدمات غير التقليدية)، مثل شركات الاتصالات وشركات "فينتيش" ومكاتب البريد والتعاونيات وشبكات الوكيل.

• **حماية المستهلك المالي:** العمل على بناء الإطار القانوني والتنظيمي لحماية المستهلك المالي والإفصاح والشفافية، بما في ذلك تقديم المشورة بشأن الترتيبات المؤسسية وآليات الانتصاف، وبناء القدرات.

• **القدرة المالية:** العمل مع الحكومات لتصميم استراتيجيات التعليم المالي الوطنية **National Financial Education Strategies (NFES)** ، وجمع البيانات وإنشاء دراسات استقصائية لقياس مستوى الإلمام المالي والقدرة والوعي، وتصميم وتقييم برامج القدرة المالية.

• **بيانات الاشتمال المالي:** يوفر المسح العالمي والقطري بيانات وأفكارا حول الشمول المالي، وتشمل الاستطلاعات العالمية " **Global Findex**"، التي استطلعت أكثر من 150 000 شخص في حوالي 140 بلدا؛ المسح العالمي لنظم الدفع **Global Payment Systems Survey (GPSS)** ومسح الهيئات التنظيمية في حوالي 120 بلدا والبنية التحتية المالية المتعلقة بالمدفوعات والأموال المتنقلة؛ والاستقصاء العالمي للاشتمال وحماية المستهلك، الذي أجرى مسحا للمنظمين في حوالي 120 بلدا لتقييم البيئة المواتية للاشتمال المالي وحماية المستهلك. ويتم أيضا إجراء أيضا عمليات تشخيص واستقصاءات على المستوى القطري بشأن القدرة المالية وحماية المستهلك، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وأخيرا، توفر قاعدة بيانات أسعار التحويلات في جميع أنحاء العالم بيانات عن تكلفة إرسال واستلام التحويلات في 365 ممر قطري.[19]

3. الاشتمال المالي في الأردن (الوضع الحالي و الاستراتيجية المستقبلية):

1.3 العوامل المؤثرة على الاشتمال المالي في الأردن:

أجرى البنك الدولي استبيانا ل 1000 فرد أردني لدراسة العوامل المؤثرة على الاشتمال المالي، بناء على نتائج الاستبيان قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بدراسة كيفية تأثير خصائص الأفراد على الاشتمال المالي، و لقد تم ادراج المعلومات الأساسية ل1000 فرد المستجيبين للاستبيان في الجدول رقم (1) في الأسفل.

جدول رقم (1): الاحصاءات الوصفية الأساسية

المتغيرات	التعريفات	الوسط
الجنس	0 للأنثى و 1 للذكر	0.48
العمر	العمر بعدد السنوات	37.34
الأفقر شريحة	1 إذا كان الدخل في الشريحة الأولى و 0 إذا كان خلاف ذلك.	0.16
الشريحة الثانية	1 إذا كان الدخل في الشريحة الثانية و 0 إذا كان خلاف ذلك.	0.18
الشريحة الثالثة	1 إذا كان الدخل في الشريحة الثالثة و 0 إذا كان خلاف ذلك.	0.22
الشريحة الرابعة	1 إذا كان الدخل في الشريحة الرابعة و 0 إذا كان خلاف ذلك.	0.2
الشريحة الخامسة	1 إذا كان الدخل في الشريحة الخامسة و 0 إذا كان خلاف ذلك.	0.24
التعليم الثانوي	1 التعليم الثانوي و 0 إذا كان خلاف ذلك.	0.67

التعليم العالي	1 التعليم العالي و 0 إذا كان خلاف ذلك.	0.13

المصدر: منتدى الاستراتيجيات الأردني، 2017.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن 1000 أردني الذين أجابوا على الاستبيان ينقسموا من حيث الجنس بالتساوي تقريباً، حيث بلغ متوسط قيمة الجنس للإناث و الذكور 0.48، أما عن شرائح الدخل، تشير النتائج إلى ما يلي: 16% من الأفراد ينتمون إلى شريحة الدخل الأولى 24% إلى شريحة الدخل الخامسة (الأعلى) و أخيراً يظهر من الجدول رقم (1) أن الذين حصلوا على مستوى التعليم الثانوي أو أقل هو 67% من المستجيبين. و فيما يتعلق بالخصائص الفردية التي قد يكون لها تأثير على الاشتمال المالي، تشير النتائج إلى أربعة استنتاجات رئيسية، و هذه العوامل مدرجة أدناه وفقاً لدرجة تأثيرها على الاشتمال المالي من (الأكبر إلى الأقل).

أ. كلما ارتفع مستوى التعليم كلما زادت احتمالية الحصول على حساب بنكي.

ب. تقل احتمالية امتلاك حساب بنكي للإناث.

ج. زيادة الدخل ترتبط بزيادة الاشتمال المالي.

د. كلما زاد العمر تزيد احتمالية الاشتمال المالي.

إضافة إلى ما تقدم، و بناء على تحليل عينة الذكور و تحليل عينة الاناث كل على حدى، يمكننا الاقرار أيضا بأن متغير التعليم يرتبط بشكل أوثق بالاشتمال المالي للذكور منه بالإناث، غير أن تأثير العوامل الأخرى على الاشتمال المالي لم يعكس اختلافات كبيرة بين المجموعتين من العينات.

2.3 الوضع الحالي للاشتمال المالي في الأردن:

بناء على احصائيات للبنك الدولي (2015):

- يشهد النمو الاقتصادي في الأردن حالة من الخمول والبطء، حيث تباطأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 2.6% في المتوسط بين عام 2010 و 2013، وذلك بعد أن شهد معدل أداء قوي وصل إلى 6.5 في المائة بين عامي 2000 و2009. وكان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2.4 في 2015، ومن المتوقع أن يزداد بطء نمو الاقتصاد خلال 2016.
- كما أثر النزاع الحالي الذي تشهده سوريا وتدفق عدد كبير من اللاجئين تأثيرا سلبيا على الاقتصاد الأردني.لا تزال معدلات البطالة مرتفعة، فقد ارتفعت التقديرات من 11.9% في 2014 إلى 15.1% في الأشهر التسعة الأولى من عام 2016 ، مع تأثر الشباب والنساء بصفة خاصة (معدل البطالة بين النساء 35.5% و23.9% بين الشباب. كما أثرت أزمة اللاجئين على المالية العامة حيث ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 89% في 2014 إلى 93% في 2016.
- يتطلب الوضع الاقتصادي في الأردن استخدام أساليب ابتكارية لتحفيز النمو الاقتصادي وخلق الوظائف. ويمكن أن يلعب النظام المالي الشامل دوراً بالغ الأهمية في خلق الوظائف والحد من الفقر والنمو الاقتصادي المستدام.علاوةً على ذلك، يشير تقرير اعده صندوق النقد الدولي والمكتب القومي للأبحاث الاقتصادية إلى الصلة بين الاشتمال المالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي. على مستوى الاقتصاد الجزئي، يمكن للأفراد الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية أو استخدامها للبدء في انشاء شركات أو التوسع فيها (وبالتالي خلق الوظائف بالإضافة إلى القيام بالأعمال الحرة) والاستثمار في التعليم وإدارة المخاطر وتحمل الصدمات المالية.

- تشير البيانات الحالية للاشتمال المالي إلى أن هناك إمكانية كبيرة لتعميق الاشتمال المالي في الأردن:
- يعاني الأردن من التأخر مقارنة بالبلدان المشابهة له، حيث أن نسبة 24.6% من الأفراد البالغين فقط لديهم حساب مصرفي، ووفقاً لقاعدة بيانات فيندكس الأخيرة لعام 2014 ، تقدر نسبة السكان الذين يمتلكون حسابات مصرفية رسمية 24.6% فقط (ممن بلغ عمرهم15 سنة فأكثر)، أي أن هذه النسبة أقل بنحو 13 نقطة مئوية من البلدان التي لديها نفس مستوى الناتج المحلي الإجمالي ؛ وعلى عكس مما هو عليه الحال في معظم البلدان في العالم النامي، لم تتقدم هذه النسبة منذ عام 2011.
- يعاني الأردن من التأخر مقارنة بالبلدان الأخرى فيما يتعلق بفرص الحصول على الائتمان من المؤسسات المالية الرسمية. أفادت نسبة 14% فقط من السكان البالغين حصلوا على قرض من مؤسسة مالية.
- هناك ايضا فرق واضح في النوع الاجتماعي، حيث تواجه النساء مستويات أعلى من الإقصاء المالي. ففي عام 2014 بلغت نسبة النساء اللاتي يمتلكن حسابات مصرفية 15% مقارنةً بنسبة 17% في عام 2011.
- تواجه الشركات الناشئة الشابة تحديات في الوصول إلى التمويل. يشير تقييم الأسواق الذي أجراه المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير أن 83% من الشركات الناشئة تعتمد على "أموالها الخاصة" كمصدر رئيسي للتمويل، بينما تعتمد النسبة المُ تبقية (17%) على مصادر أخرى مثل: القروض البنكية والعملاء والأصدقاء ومساعدات العائلة والموردين ومؤسسات التمويل الأصغر.وللتخفيف من أثر مخاطر إقراض الشركات الناشئة، تعتمد البنوك اعتماداً أساسياً على الضمانات (الضمانات العقارية في أغلب الحالات)بدلاً من الاعتماد على الجدارة المالية. تتطلب معظم القروض توفير ضمانات سداد تصل قيمتها إلى 23%من قيمة القرض، الأمر الذي يمثل تحدياً أمام الشركات الناشئة التي لا تمتلك مثل هذه الضمانات، وإذا كانت تمتلكها، فإن هذه الضمانات غالبا ما تكون غيرُ مسجلة مما يجعل حبس الرهن أو التنفيذ على الضمان في حالة التخلف عن السداد أمراً صعباً ، إن لم يكن مستحيلاً.
- معوقات أساسية أخرى تؤثر على وضع الاشتمال المالي. من بين هذه المعوقات: عدم وجود إحصاءات رسمية (والتي تشير إلى حالة عدم الاتساق في المعلومات) وقلة المنتجات المتاحة (قلة أنظمة الادخار المصممة لتلبية الاحتياجات والتأمين والأدوات الائتمانية، شاملة تلك التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية ومنتجات السداد) وعدم الالتزام بلائحة اعرف عميلك القائمة على المخاطرة وغياب أنظمة الدفع الحكومية المتطورة وضعف إطار حماية المستهلك وعدم القيام بتحليل السوق بصورة منظمة وشاملة.

و كشف منتدى الاستراتيجيات الأردني في تصريح و بالاستناد على نتائج تقديرات البنك الدولي و من خلال مؤشر الاشتمال المالي العالمي(Global Findex) وجد أن الاشتمال المالي في الأردن يساوي 24.6% و من المخيب للآمال بشكل أكبر حقيقة أن الاشتمال المالي بين الاناث قد بلغ 15.5% و بين الذكور 33.3%، وبمقارنة النسبة الحالية من السكان في الأردن الذين يملكون حساب بنكي و البالغة 24.6% مع الدول الأخرى، نجد أن النسبة أقل بكثير من تلك الموجودة ، على سبيل المثال: فنلندا 100%و البحرين 81.9% و السعودية 69.4% و تركيا 56.7% و في واقع الحال فإن هذه النسبة المنخفضة تقترب من النسب في فلسطين 24.4% و تونس 27.4%،(أنظر الأشكال 1 و 2 و 3)

إن الاشتمال المالي المنخفض نسبياً في الأردن غير مشجع على الاطلاق. و في الواقع فإن هذه القضية مهمة لعدة أسباب:

- إن التقديرات تقدم دليلا على وجود علاقة قوية بين الاشتمال المالي و معدلات الفقر.
- إن زيادة الاشتمال المالي أو تقليل الاستبعاد المالي يقللان من التفاوت في الدخل في دول آسيا النامية.
- كلما زاد الاشتمال المالي كلما زادت فعالية أسعار الفائدة كأداة للسياسة النقدية و هذا يساعد في جهود البنوك المركزية في المحافظة على استقرار الأسعار.
- إن الاشتمال المالي يزيد من انتاجية العامل الكلية (الكفاءة) كرواد الأعمال الموهوبين الذين يرغبون بتشغيل شركاتهم على نطاق واسع.

شكل رقم (1) و شكل رقم (2): الاشتمال المالي الاقليمي و الاشتمال المالي العالمي

المصدر: منتدى الاستراتيجيات الأردني، 2017

شكل رقم (3)نسبة السكان الأردنيين الذين يملكون حساباً بنكياً

المصدر: منتدى الاستراتيجيات الأردني، 2017.

3.3 المحاور الأساسية لتعزيز مفهوم الشمول المالي في الأردن:

و ضع البنك المركزي أربعة محاور أساسية لتعزيز الشمول المالي، تشمل تطوير البنية التحتية المالية، وتوفير الحماية لمستهلكي الخدمات المالية، وتطوير خدمات ومنتجات مالية مناسبة، إضافةً الى تعزيز والتوعية والتثقيف المالي.

1.3.3 المحور الأول: دعم البنية التحتية المالية:

يمثل تطوير بنية مالية تحتية كفؤة وسليمة، إحدى أهم الركائز الأساسية لخدمة متطلبات الشمول المالي. يتعين في هذا الصدد، تحديد أولويات تطوير البنية التحتية، التي تساعد على تعزيز فرص وصول المواطنين إلى الخدمات المالية، التي يمكن أن تتضمن ما يلي:

- توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال إصدار و تعديل الأنظمة والتعليمات واللوائح.
- تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام من خلال إنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لخدمة المشاريع المتناهية الصغر خاصة. إضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء البنوك، وخدمات الهاتف المصرفي، ونقاط البيع، و الصرافات الآلية، وخدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها، وفقاً لتشريعات كل دولة.
- تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية خاصة صغيرة القيمة، لتسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية وتسويتها بين المتعاملين في المواعيد المناسبة، مع الحد من المخاطر المحتملة لعمليات الدفع والتسوية، بما يضمن استمرار تقديم الخدمات المالية.
- الاستفادة من التطورات التكنولوجية بالعمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية ، والدفع عبر الهاتف المحمول، بما يخدم تعزيز فرص الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفاعلية أعلى من كافة فئات المجتمع.
- العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم.

2.3.3 الحور الثاني: حماية مستهلكي الخدمات المالية:

حظي مفهوم حماية مستهلكي الخدمات المالية، باهتمام كبير في الآونة الاخيرة، بالنظر لنمو وتطور القطاع المالي وتطّوره وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء والتطور الذي شهدته الأدوات المالية الإلكترونية والتوسع في تلك الخدمات. يساهم تطبيق القواعد والمبادئ والممارسات الدولية السليمة المتعلقة بحماية مستهلكي الخدمات المالية، إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي الاستقرار المالي ذلك من خلال الآتي:

- التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة إضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية.

- توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية وبما يكفل اطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج ووضع آلية لإبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة.
- إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء ومدى تعقيد المنتجات والخدمات ال مقدمة لهم.
- حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم.
- توفير آليات للتعامل مع شكاوى العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب.
- توعية وتثقيف العملاء من مختلف فئات المجتمع ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك مالي اً لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

3.3.3 المحور الثالث: تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع:

يعتبر ذلك أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. بالتالي تقع على عاتق مقدمي الخدمات المالية، مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية، أخذاً في الاعتبار بما يلي:

- مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات التي تستهدفهم قبل طرحها والتسويق لها، إضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل.
- التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية، بما يمكن العملاء من الوصول الى منتجات وخدمات متنوعة عالية الجودة، بسهولة وبتكاليف معقولة وبشفافية.
- تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على الخدمات المالية.
- دراسة ظروف واحتياجات العملاء عند التعامل معهم بما يمكن مقدمي الخدمات أو المقرضين بتقديم الخدمات المناسبة لاحتياجاتهم وقدراتهم.
- قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة للنظر في متطلبات التمويل ومدى مناسبتها لكافة فئات المجتمع.
- إتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية المتخصصين في هذا المجال.

4.3.3 المحور الرابع: التثقيف المالي:

يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي. يتم تطوير الاستراتيجية بمشاركة عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة، ذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين خاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى ذلك مثل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشباب والنساء. و يهدف التثقيف المالي إلى ايجاد نظام تعليم مالي متكامل يبدأ من الصفر بهدف الوصول إلى مجتمع مثقف مالياً، ويعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع.يساعد التثقيف المالي المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر. ينبغي تحقيق التوازن بين المعلومات المتاحة لدى المستهلكين ومقدمي الخدمات المالية، بالأخص المستهلكين الجدد حيث يتعين مراعاة قلة خبرتهم في

استخدام الخدمات المالية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم. في أغلب الأحيان يتم توفير برامج توعية للمستهلك من خلال حملات التوعية العامة، التي تستهدف تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات مالية تلائم احتياجاتهم.

4.3 الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي في الأردن (2018–2020):

لتحقيق النجاح لأي استراتيجية للاشتمال المالي هنا خمسة خصائص هي: الارادة السياسية أو الالتزام رفيع المستوى، و جود مؤسسة رائدة، في العادة نكون جهة تنظيم القطاع المالي مع وجود فريق عمل محفز و متخصص في الاشتمال المالي، التنسيق بين جميع أصحاب المصلحة من المؤسسات الحكومية و القطاع الخاص، عمل خطة عملية، و المساءلة.

و يدرك الاردن بأن الاشتمال المالي بات يشكل ركيزة أساسية في تحقيق النمو الشامل والمستدام في المملكة، حيث عكفت الحكومية الأردنية على بناء بنية تحتية متينة وقوية بالإضافة إلى وضع الأطر التشريعية والقانونية اللازمة لتحقيق نظام مالي شامل، وقد أخذ البنك المركزي الأردني الدور القيادي في هذه العملية يسانده فيها شركاؤه من القطاعين العام و الخاص بما يضمن التنسيق و التعاون في وضع و تنفيذ عدد من المبادرات الرئيسية في هذا الخصوص. لقد تم تحديد خمسة محاور رئيسية للاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي: التثقيف المالي – حماية المستهلك – المشاريع الصغيرة و المتوسطة – خدمات التمويل الصغر – المدفوعات الرقمية – تجميع البيانات و قياسها و تحليلها لوضع سياسات و أهداف خاصة بالاشتمال المالي مبنية على الحقائق، و بحيث يتم بناء قاعدة بيانات تدعن المحاور الخمسة المذكورة و ذلك لضمان دقة تطبيق الأهداف ووضوح الرؤية لكل محور. إن الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي في الأردن للسنوات الثلاثة المقبلة (2018-2019-2020) سوف تركز بالدرجة الأولى على الفئات المستبعدة و غير المخدومة ماليا من البالغين ذوي الدخل المتدني و المهمشين، و المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة، و فئة الشباب و النساء و غير الأردنيين و اللاجئين، بالإضافة إلى أن هذه الاستراتيجية سوف تعمل على انشاء و تقوية العلاقة بين الاشتمال المالي و أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة لعام 2030 و التي أعلنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة:

1.4.3 أولويات الاستراتيجية:

سوف يُعتمد في وضع و تطبيق هذه الاستراتيجية على النهج التشاركي و التعاوني الفعال مع الشركاء الرئيسيين من القطاعين العام و الخاص، بحيث تعمل كل جهة ضمن منظومة و إطار واضحين للتنسيق تحت الاشراف و المتابعة الحثيثة من البنك المركزي الأردني الذي سيعمل على تقديم المساعدة و الدعم المتواصل من خلال أمانة سر اللجنة الوطنية للاشتمال المالي.

- تعتبر المساواة الجندرية أحد الأهداف و الأولويات المتضمنة في الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي، و عليه سيتم الالتزام التام بتحسين الاشتمال المالي للمرأة و بما يتوافق مع خطة عمل (**Denarau**) المعتمدة في مؤتمر السياسات الدولية لتحالف الشمول المالي لعام 2016 من قبل كافة أعضاء التحالف. كما هو الحال في أغلب الدول النامية فإن الهوة الجندرية شأن يؤرق الأردن، و معالجة هذه المشكلة بكفاءة بات يتطلب منهج شامل و منظم.
- تعتبر أنظمة الدفع جزءاً أساسيا من البنية التحتية للنظام المالي في اقتصاد السوق. و قد عمل البنك المركزي على تطوير نظام مدفوعات وطني حديث و آمن وكفؤ، و ايجاد فرص عادلة لكافة الشركاء للاستفادة و البناء على المكتسبات التي تحققت من تخفيض الكلف و المخاطر و زيادة الكفاءة و الوصول لأنظمة الدفع، مما يمكن توفير مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الرقمية المختلفة.

- تلعب الشركات الصغيرة و المتوسطة في الأردن دور قيادي و حيوي وبارز في دعم مسيرة النمو الاقتصادي، و خلق فرص العمل، حيث يشكل قطاع الشركات الصغيرة و المتوسطة و متناهية الصغر ما نسبته حوالي 95% من قطاع الأعمال في الأردن، إلا أنه يواجه معيقات في الوصول إلى لتمويل اللازم. و تركز الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي بإتاحة فرص وصول هذه الشركات للخدمات المالية ضمن برامج عمل تم وضعها و هي قيد التنفيذ مع الشركاء المعنيين و الذين يعملون بهمة و جد لخلق بيئة حافزة لتمويل هذا القطاع.
- و ادراكا للارتباط القوي بين توفير المعلومات بشكل مسؤول مع حماية المستهلك و تعزيز ثقافته المالية، سيتم تضمين الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي المقاييس اللازمة لبناء إطار شامل لحماية المستهلك المالي، و قد تم البدء فعليا في هذا المنحى، حيث يتم حاليا التحضير لخطة عمل لبرنامج حماية المستهلك المالي، كما تم البدء في نشر الثقافة المالية في المملكة.
- وادراكا بأهمية البيانات و القياس لتعزيز الاشتمال المالي، و لوضع سياسات و أهداف مبنية على حقائق تعزز هذه العملية سيتم العمل على تقوية الامكانيات و القدرات الاحصائية الوطنية لتوفير مصادر بيانات موثوقة و مستمرة لتحسين جودة البيانات. و نؤكد على أن الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي و التطبيق سيحافظ على إحداث التوازن بين أربعة أهداف رئيسية و هي: الاشتمال المالي، الاستقرار المالي، نزاهة القطاع، و حماية المستهلك المالي. و ختاما سيتم إيلاء العناية اللازمة للوسائل المبتكرة و متابعة الثورات التكنولوجية الحاصلة بهدف تعزيز الاشتمال المالي للجميع، و بما يتوافق مع المبادئ الدولية و خطة العمل للاشتمال المالي المبتكرة الصادرة عن دول العشرين.

شكل رقم (4): محاور الاشتمال المالي للنمو الشامل

المصدر: البنك المركزي الأردني، 2017.

2.4.3 مشروع تعزيز سياسات ولوائح الاشتمال المالي في الأردن (P163719):

لتحقيق هذه الاستراتيجية استفادت وزارة التخطيط و التعاون الدولي في الأردن من تمويل مشروع استثماري من البنك الدولي بعنوان مشروع تعزيز سياسات ولوائح الاشتمال المالي في الأردن (P163719) بلغت قيمته الاجمالية 1.250.000 دولار وذلك في 31 ماي 2017، يشرف على تنفيذه البنك المركزي الأردني، و قد كانت استجابة الجهات المعنية كما يلي:

- تولى الدور الريادي في إعداد الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي: كلف رئيس الوزراء اللجنة التوجيهية المعنية بالاشتمال المالي، التي تضم جميع الجهات المعنية في مجال الاشتمال المالي، بمهمة تنفيذ واعتماد سياسات رفيعة المستوى تدعم هذه الاستراتيجية. وتم تحت إشراف اللجنة المذكورة، تشكيل لجنة فنية للاشتمال المالي داخل البنك المركزي الأردني، قامت بإعداد هيكل الحوكمة الوطني وخارطة طريق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي التي تقوم على

مجموعات عمل تختص بموضوعات التمويل الأصغر وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدفع الرقمي وحماية المستهلك والتعليم المالي. وفي شهر نوفمبر 2016، نشر البنك المركزي الأردني وثيقة حول رؤية الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي التي أشارت إلى وجود خمس عاصر أساسية في الاستراتيجية وهي: نشر التعليم المالي بين طلبة المدارس والشرائح المختلفة في المجتمع؛ حماية المستهلك؛ تحسين فرص حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل؛ تحسين فرص الحصول على خدمات التمويل الأصغر؛ الدفع الرقمي. وتم إضافة عمليات جمع البيانات والقياس وسياسات وأهداف الاشتمال المالي القائمة على التحليل والأدلة والتي أوضح مستند رؤية الاستراتيجية بأنها عنصر شامل ومشترك يتولى مهمة دعم العناصر الخمسة الأخرى. ومنذ ذلك الحين، تعقد مجموعات العمل هذه اجتماعات دورية لمناقشة عملية تطوير الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي.

- بمشاركة في التمويل من الاتحاد الأوروبي، كلف البنك المركزي الأردني الوكالة الألمانية للتنمية الدولية بمهمة إجراء دراسة تشخيصية متعمقة للسوق بهدف وضع خط أساس للاشتمال المالي تمهيداً لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي: وستعتمد الدراسة التشخيصية لحالة الاشتمال المالي على الدراسات الشاملة لجانبي العرض والطلب، فمن جانب العرض، يتم حالياً إجراء دراسة استقصائية وطنية للأفراد على مستوى الأسر بهدف تحليل البيانات من الناحية الاجتماعية الاقتصادية (مستويات الدخل) والجوانب السكانية (النوع والسن) والشرائح الجغرافية. أما بالنسبة لجانب الطلب، يتم حالياً تجميع البيانات ذات الصلة بالبنية التحتية المالية ومقدمي الدعم لها وذلك بهدف تحديد مستويات الحصول على التمويل المالي واستخدامه، كذلك يتم تحليل الحواجز المتواجدة بين فئات المنتجات المختلفة على المستويين المنزلي والتجاري (مثال، المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة).
- أعلن البنك المركزي الأردني في منتدى السياسة العالمية الذي نظمه التحالف المعني بتعميم الاشتمال المالي في 2016 التزامه بإعلان مايا: وذلك عن طريق وضع هدف وطني لرفع معدل الاشتمال المالي من معدله الحالي البالغ 24.6% إلى 36.6% من إجمالي عدد السكان البالغين بحلول عام 2020، وفي نفس الوقت، تقليل الفجوة الجنسانية في الأردن من 53% إلى 35% ومن أجل تحقيق هذا الهدف، حدد البنك المركزي تسعة أهداف نص عليها إعلان مايا، وقد تم إبلاغ التحالف المعني بتعميم الاشتمال المالي بهذه الأهداف التسعة. وسوف يتم نشر التزامات الأردن على بوابة البيانات الخاصة بالتحالف المعني بالاشتمال المالي، فضلا عن متابعة تطورها وتنفيذها ومشاركتها والاحتفال بها في جميع شبكات التحالف، وتتمثل هذه الأهداف في: الإنتهاء من صياغة الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي بحلول نهاية 2017؛ وضع مبادئ توجيهية لحماية المستهلك المالي فيما يخص الخدمات المالية الرقمية ومؤسسات التمويل الصغر بحلول الربع الأول من 2017؛ الاستمرار في تشجيع برنامج التعليم المالي في المناهج الدراسية الأردنية الحالية بدءً من الصف السابع وحتى الصف الحادي عشر بحلول عام 2020؛ تحسين إمكانية التشغيل المتبادل بين أنظمة الدفع في المملكة بحلول نهاية عام 2018؛ ضمان فعالية نمو قطاع التمويل الأصغر باعتباره جزءاً من النظام المالي الرسمي؛ إتاحة الخدمات المالية الرقمية للاجئين وغير المواطنين؛ ضمان توفير بيئة تشريعية وتنظيمية فعالة للخدمات المالية الرقمية؛ تحديث مستوى جمع بيانات الاشتمال المالي وقياسها لتتوافق مع شبكة التحالف المعني بالاشتمال المالي وذلك من أجل إنتاج مؤشرات قابلة للمقارنة بحلول عام 2018؛ زيادة فرص وصول الشباب الأردني (15-22) سنة إلى الاشتمال المالي لتصل إلى نسبة 25%سنوياً بحلول عام 2020.

- كما عمل البنك المركزي الأردني خلال الأعوام الأربعة الأخيرة على انشاء بنية تحتية لأنظمة الدفع، بما في ذلك المنصات القابلة للتشغيل المتبادل المُتعلقة بدفع الأموال عبر الهواتف المحمولة وسداد الفواتير. كما طور البنك المركزي الأردني بشكل تدريجي أنظمته الداخلية بغرض دعم تحويل عمليات الدفع الحكومية إلى الدفع الإلكتروني. كذلك يستهدف مشروع جاري تنفيذه مع الوكالة الألمانية للتنمية الدولية يسمى "Digi#ances" محدودي الدخل من خلال تطبيق جوموباي JoMoPay لإمدادهم بمحافظ رقمية تمكنهم من استلام الأموال وإجراء المعاملات المالية عليها. هذا بجانب برامج التعليم المالي والتطلع نحو إنشاء مسارات للحوالات الرقمية العابرة للحدود.
- أعلنت الحكومة الأردنية عن التزامها باستخدام النظام الرقمي في التحويلات المالية: هذه الخطوة بالغة الأهمية حيث أن تقديرات بوابة بيانات الوصول الشامل إلى الخدمات المالية الخاصة بالبنك الدولي تشير إلى أنه يمكن تقديم الخدمات المالية لنحو 0.2 مليون شخص بالغ في الأردن من خلال الاستفادة من الفرصة التي تقدمها الدولة بشأن تحويل أنظمة الدفع الحكومي للأفراد إلى النظام الرقمي فضلاً عن ذلك، يتم حالياً سداد رسوم 160 خدمة حكومية من أصل 260 خدمة عن طريق النظام الالكتروني، حيث تتزايد المعاملات الحكومية من حيث الحجم والعدد زيادة مطردة.
- وبالتوازي مع هدف تحقيق نظام مالي أكثر شمولاً، يأتي المشروع المُقترح في وقت مناسب ليساعد في تفعيل الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي وبالتالي مساعدة الأردن في الوفاء بالتزامات إعلان وسلوان. سيُستكمل المشروع المُقترح من خلال دعم تنفيذ الاستراتيجية بناءً على المساعدة الفنية التي تقدمها حالياً الوكالة الألمانية للتنمية الدولية.

4. النتائج:

أثبت هذه الدراسة صحة الفرضية الرئيسية فيها، كما خلصت إلى مجموعة من النتائج هي:

- يعاني الأردن من التأخر مقارنة بالبلدان المشابهة له، حيث أن نسبة 24.6% من الأفراد البالغين فقط لديهم حساب مصرفي، كما يعاني الأردن أيضاً من التأخر مقارنة بالبلدان الأخرى فيما يتعلق بفرص الحصول على الائتمان من المؤسسات المالية الرسمية.
- هناك أيضاً فرق واضح في النوع الاجتماعي، حيث تواجه النساء مستويات أعلى من الإقصاء المالي.
- تواجه الشركات الناشئة الشابة تحديات في الوصول إلى التمويل.
- معوقات أساسية تؤثر على وضع الاشتمال المالي في الأردن، من بين هذه المعوقات: عدم وجود إحصاءات رسمية وقلة المنتجات المتاحة وعدم الالتزام بلائحة اعرف عميلك القائمة على المخاطرة وغياب أنظمة الدفع الحكومية المتطورة وضعف إطار حماية المستهلك وعدم القيام بتحليل السوق بصورة منظمة وشاملة.
- عكفت الحكومة الأردنية على بناء بنية تحتية متينة وقوية بالإضافة إلى وضع الأطر التشريعية والقانونية اللازمة لتحقيق نظام مالي شامل، كما عمل البنك المركزي الأردني خلال الأعوام الأربعة الأخيرة على انشاء بنية تحتية لأنظمة الدفع، بما في ذلك المنصات القابلة للتشغيل المتبادل المُتعلقة بدفع الأموال عبر الهواتف المحمولة وسداد الفواتير. كما أعلنت الحكومة الأردنية عن التزامها باستخدام النظام الرقمي في التحويلات المالية.
- و تولى البنك المركزي الأردني الدور القيادي في إعداد الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي يسانده فيها شركاؤه من القطاعين العام و الخاص بما يضمن التنسيق و التعاون في وضع و تنفيذ عدد من المبادرات الرئيسية في هذا الخصوص، لقد تم تحديد خمسة محاور رئيسية للاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي: التثقيف المالي – حماية المستهلك – المشاريع الصغيرة و المتوسطة – خدمات التمويل الصغر – المدفوعات الرقمية – تجميع البيانات و قياسها و تحليلها لوضع سياسات و أهداف

خاصة بالاشتمال المالي مبنية على الحقائق، و بحيث يتم بناء قاعدة بيانات تدعن المحاور الخمسة المذكورة و ذلك لضمان دقة تطبيق الأهداف ووضوح الرؤية لكل محور.

– إن الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي في الأردن للسنوات الثلاثة المقبلة (2018-2019-2020) سوف تركز بالدرجة الأولى على الفئات المستبعدة و غير المخدومة ماليا من البالغين ذوي الدخل المتدني و المهمشين، و المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة، و فئة الشباب و النساء و غير الأردنيين و اللاجئين، بالإضافة إلى أن هذه الاستراتيجية سوف تعمل على انشاء و تقوية العلاقة بين الاشتمال المالي و أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة لعام 2030 و التي أعلنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

5. التوصيات:

خرج هذا البحث بمجموعة من التوصيات من شأنها أن تعزز الاشتمال المالي في الأردن، هي كالآتي:

– اشتراط فتح حسابات مصرفية بسيطة للفقراء ومن لا يتعاملون مع النظام المالي، وضمان يسر التكاليف وتسهيل اشتراطات الهوية المتعلقة بفتح هذه الحسابات

– تحويل تدفقات المدفوعات الكبيرة – مثل مزايا الضمان الاجتماعي وشبكات الأمان والأجور – إلى الحسابات المصرفية، بدلا من دفعها نقدا السماح بدخول أطراف فاعلة غير مصرفية بغرض بث النشاط وروح الابتكار وإتاحة آليات أقل تكلفة لتقديم الخدمات.

– توضيح إمكانية استخدام شبكات الوكلاء لتوسيع مظلة مقدمي الخدمات المالية، ومساعدتهم على تقديم المنتجات والخدمات المالية بتكلفة أقل

– تنظيم و تعزيز الخدمات المالية المدفوعة مسبقاً كطريقة لزيادة الاشتمال المالي.

– ينبغي على البنوك إعطاء حوافز لتوسيع نطاق تغطيتها الاقليمي من خلال فتح فروع إضافية أو زيادة استخدام الفروع المتنقلة.

– عدم تشجيع نموذج تقاضي أجور الموظفين نقداً و مقابل ذلك تشجيع التحويلات المصرفية.

– توعية و تثقيف و تشجيع كافة فات المجتمع لاسيما تلك الفئات التي تشمل الأشخاص الأقل تعليماً و الاناث و الأشخاص ذوي الدخل المنخفض بالأهمية الكبيرة الذي يكتسيها الاشتمال المالي و كذلك بالمنافع التي يقدمها إليهم.

– تحديد العقبات الحقيقية التي تمنع الأردنيين من الاشتمال المالي و تحليل السياسات المتبناة بهذا الصدد.

– تطوير و تحسين آليات الدفع وجعلها أكثر ملاءمة لكل شرائح المجتمع.

– إلزام البنوك بعرض حسابات معفية من الرسوم، والإعفاء من متطلبات التوثيق المتعددة واستخدام المدفوعات الإلكترونية في إيداع المساعدات الحكومية في حسابات مصرفية، وعلى سبيل المثال، زادت جنوب أفريقيا من خلال إطار للعمل بين القطاعين العام والخاص عدد الحسابات المصرفية بواقع 6 ملايين في أربع سنوات.

– لتمكين المستخدمين من الاستفادة الكاملة من المبتكرات المالية، ومنها أيضا محافظ المحمول الإلكترونية وغيرها من حسابات الأموال الإلكترونية، يجب تشجيع الأجهزة التنظيمية على المنافسة بين جهات تقديم الخدمات المالية وتحسين البيئة

القانونية والتنظيمية والمؤسسية. وسيساعد ذلك أيضا على تقليل احتمالات أن يتم تقديم الائتمان إلى أناس غير مؤهلين للحصول عليه.

- يجب تنظيم و اعتماد التوقيع الالكتروني.

6. الهوامش :

1 منتدى الاستراتيجيات الأردني. **دراسة حول الاشتمال المالي في الأردن**، الأردن: عمان، تاريخ الاطلاع: 2017/09/06،الموقع الالكتروني:
http://jsf.org/sites/default/files/On%20the%20Financial%20Inclusion%20in%20Jordan.pdf

2 عجور، حنين محمد ، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة**، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2016.

3 أبو دية، ماجد محمود، **دور انتشار المصرفي في الاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين،2016.

4 Triki,Faye, **Financial Inclusion In Africa**,2012.

5 Malakar**, Role of Indian Post in Financial Inclusion**,University Assam, India,2013.

6 عجور، حنين محمد. **مرجع سابق**.

7 Sarma ,mandira, **Index of Financial Inclusion** , Centre for International Trade and Development, School of International Studies , Jawaharlal Nehru University , India,2010.

8 Gatnar, E. **Financial inclusion indicators in Poland**,2013.

9 البنك المركزي الأردني. **نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، الأردن**: عمان. تاريخ الاطلاع: 2017/09/01، الموقع الالكتروني:
http://www.cbj.gov.jo/EchoBusv3.0/SystemAssets/PDFs/AR

10 البنك الدولي. **مجموعة الممارسات العالمية المعنية بالتمويل و الأسواق(FMGP)**، واشنطن: البنك الدولي، تاريخ الاطلاع: 2017/09/22، http://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview#3

11 مؤسسة التمويل الدولية. **التقرير السنوي**، واشنطن، 2013.

12 Demirguc-Kunt, A. and Klapper, L**, Measuring Financial Inclusion: The Global Financial Inclusion Index (Global Findex)**, The World Bank / Development Research Group. . 2017.

13الهيئات العالمية المعنية بوضع المعايير و الاشتمال المالي للفقراء. 2001 م. **وثيقة بيضاء (White Paper) أعدتها المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء سيجاب (CGAP) نيابة عن الشراكة العالمية للاشتمال المالي التابعة لمجموعة العشرين**،2001، تاريخ الاطلاع: 2017/09/21، الموقع الالكتروني:
https://www.cgap.org/sites/default/files/CGAP-White-Paper-Global-Standard-Setting-Bodies-Oct-2011

14 أبو دية، ماجد محمود، **مرجع سابق**.

15البنك الدولي، **مرجع سابق**.

16 معهد الدراسات المصرفية.. **الشمول المالي**، مجلة إضاءات مالية و مصرفية، السلسلة الثامنة، العدد 7، 2016 ، الكويت. تاريخ الاطلاع 2017/09/15. الموقع الالكتروني: http://www.kibs.edu.kw/upload/Edaat_Feb2016_Financial_Inclusion_1773.pdf

17 صندوق النقد العربي، **فرص وتحديات النفاذ الى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية**، ورقة عمل قدمت في اجتماع الدورة السادسة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والتي عقدت في الكويت في1 أكتوبر. 2012 .

18معهد الدراسات المصرفية، **مرجع سابق**.

19البنك الدولي، نظرة عامة، واشنطن. تاريخ الاطلاع :2017/09/21 ، الموقع الالكتروني:
http://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview#1